أثر أزمة «كورونـــا» علي الإنفاق الاستهلاكي في مصر

د. إيمان أحمد هاشم

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة عين شمس
جمهورية مصر العربية

الملخص

يُعد فيروس «كورونا» من أخطر الأزمات التي تعرَّض لها الاقتصاد المصري والاقتصاد العالمي. ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر أزمة «كورونا» في الإنفاق الاستهلاكي وطبيعة الأنماط الاستهلاكية في مصر. وقد حلَّل البحث الإنفاق الاستهلاكي وأنماطه في مصر. كما قدَّر البحث المرونة الإنفاقية للمجموعات السلعية في مصر للتعرُّف إلى التغيُّرات الهيكلية لأنماط الإنفاق. وتم إعداد مقارنة بين تأثير الأزمة المالية العالمية وأزمة «كورونا» في سوق العمل، والدخل، والأسعار، والإنفاق الاستهلاكي. كذلك تم عمل استبيان يضم 384 شخصًا من عددٍ من المحافظات للوصول إلى أثر أزمة «كورونا» في نمط الإنفاق الاستهلاكي في مصر.

وقد توصَّل البحث إلى أن أزمة «كورونا» أثَّرت في الإنفاق الاستهلاكي في مصر؛ وذلك لتأثير أزمة «كورونا» في كلٍّ من الدخل والأسعار. كما أثَّرت أزمة «كورونا» في نمط الإنفاق الاستهلاكي فزاد الطلب على الطعام والشراب، والخدمات والرعاية الصحية، والاتصالات.. بينما قلَّ الطلب على المطاعم والفنادق، والملابس والأقمشة، والانتقالات والنقل، والثقافة والترفيه.

وبمقارنة أثر الأزمة المالية العالمية وأزمة «كورونا»، نجد أن تأثير أزمة «كورونا» في الإنفاق الاستهلاكي في مصر أكبر من تأثير الأزمة المالية العالمية. وكانت أكثر القطاعات تأثُّرًا في الأزمة المالية العالمية: قطاع السياحة، وقناة السويس، وقطاع الصناعات التحويلية.. بينما كانت أكثر القطاعات تأثُّرًا في أزمة «كورونا»: السياحة، والانتقالات والنقل، وقطاع المطاعم والفنادق، والثقافة والترفيه، والقطاع غير الرسمي، والقطاع التصديري.

كذلك فقد توصَّل البحث إلى أنه بالنسبة للطعام والشراب، فقد زاد الاستهلاك خلال أزمة «كورونا» للبنود التالية: الخُضَر، والألبان والجبن والبيض، والحبوب والخبز، بينما قلَّ الاستهلاك للبنود التالية: السكر وأغذية السكر، والمشروبات غير الكحولية.

الكلمات المفتاحية: *أزمة «كورونا»، الإنفاق الاستهلاكي، مصر.*

المقدمة

يُعد الإنفاق الاستهلاكي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المؤثِّرة في مسار الاقتصاد القومي. ويُعتبر الدخل المتاح من العوامل الأساسية في تحديد الطلب النهائي، الذي بدوره يخلق فرص العمل، فكلما ارتفعت الأجور زاد الإنفاق واستمرَّ التوسُّع الاقتصادي. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية لـ«كينز»، التي نصَّت على أن زيادة الإنفاق تدعم النمو الاقتصادي وتقضي على الركود الاقتصادي.

إن الزيادة في معدلات الاستهلاك تؤثِّر سلبًا في المدخرات والاستثمارات، ممَّا يؤثِّر في الأوضاع الاقتصادية، وعلى العكس فإن النقص في معدلات الاستهلاك يعمل على زيادة معدلات الادخار، مِمَّا يؤدِّي إلى زيادة الدخل، الأمر الذي يعمل بدوره على زيادة الاستهلاك والتنمية الاقتصادية. ولقد زادت أهمية الإنفاق الاستهلاكي في مصر على السلع والخدمات؛

* تم استلام البحث في أغسطس 2020، وقبل للنشر في أكتوبر 2020، وتم نشره في مارس 2023.

(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2023.287941

حيث مثَّل الإنفاق الاستهلاكي العائلي حوالي 81.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015/2014، وقد ارتفع إلى حوالي 84.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018/2017.

كذلك فإنَّ دراسة الأنماط الاستهلاكية وتغيُّراتها من الموضوعات المهمة للاقتصاد القومي؛ فبواسطته نستطيع تحديد متطلبات أفراد المجتمع ومعرفة مدى وصولهم إلى كفايتهم من احتياجاتهم، فنجد أن متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات يختلف من مجتمع إلى آخر، وأيضًا يختلف بين طبقات المجتمع نفسه وَفقًا لتبايُن مستويات الدخل، مِمَّا يؤدِّي إلى حدوث تغيُّرات مستمرة في حجم الإنفاق الكلي، وأيضًا تغيُّرات في الطلب على السلع. ومن هنا تظهر ضرورة دراسة الأنماط الاستهلاكية؛ نظرًا لأهميتها في وضع السياسات الإنتاجية وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية (مصطفى وآخرون، 2019: 153).

هناك عددٌ من العوامل التي تؤثِّر في الإنفاق الاستهلاكي وطبيعة الأنماط الاستهلاكية، ومن هذه العوامل: الدخل، والأسعار، وسعر الفائدة، وتوقُّعات الأسعار، والعوامل الاجتماعية.. وكذلك فإنَّ الأزمات تؤثِّر في الإنفاق الاستهلاكي والأنماط الاستهلاكية؛ حيث إن الأزمات لها تأثير سلبي في الإنتاج والعمالة، وبالتالي تؤدِّي إلى انخفاض الدخل الذي يؤدِّي إلى انخفاض معدلات الاستهلاك في خلال الأزمات.

دراسات سابقة

قامت دراسات عدَّة بدراسة تأثير الأزمات في الإنفاق الاستهلاكي، مثل دراسة مكيرنان (1996)، التي أوضحت أن الأزمات الاقتصادية التي تفسِّرها سوق الائتمان تؤثِّر في الاستهلاك. وتوضِّح هذه الدراسة مدى تأثُّر الدخل المتاح في وقت الأزمات الاقتصادية، الذي يؤدِّي إلى تقييد السيولة التي تُجبر الأفراد على تخفيض معدلات الاستهلاك. وأوضحت الدراسةُ العلاقةَ بين الدخل والاستهلاك في وقت الأزمات الاقتصادية. وهناك أيضًا دراسة بلانشارد (1993) التي توضِّح أثر الأزمات في الاستهلاك على المدى الطويل. وركَّزت الدراسة على الولايات المتحدة في عامي 1990 و1991؛ حيث كان الاقتصاد الأمريكي يشهد معدلَ نموٍّ سلبيًّا. وأوضحت الدراسة أن سبب التأثير طويل المدى في الاستهلاك يكون عن طريق الدخل المتوقَّع للمستهلكين أو إدراك الأخطاء المالية السابقة مثل الاقتراض الزائد، كذلك فإنَّ دراسة أتانسيو وآخرين (2001) حلَّلت سلوك المستهلكين في خلال الأزمة الاقتصادية في المكسيك. وأوضحت الدراسة أثر التغيُّرات في الأجور والعمالة على السلوك الاستهلاكي في أثناء الأزمة، وأشارت إلى أن الأزمة أثَّرت في العمالة، وبالتالي انخفاض الأجور الذي يؤدِّي إلى انخفاض معدلات الاستهلاك.

وقد درسَ عددٌ من الدراسات أثر الأزمة المالية في الاقتصاد المصري، مثل دراسة عزت ملوك ومحمد فتحي (2012)، التي هدفت إلى معرفة أهم الآثار الناتجة عن الأزمة المالية العالمية على التوظيف والعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر. وأوضحت هذه الدراسة أثر الأزمة المالية في معدلات البطالة في مصر، كذلك أوضحت الآثار السلبية في بعض القطاعات المتأثِّرة بالأزمة المالية، مع الاستعانة ببعض الحالات العملية في قطاعات المنسوجات والصناعات المعدنية والغذائية.

وأوضحت دراسة عاصم رضا الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية في الاقتصاد المصري. وأشارت إلى انخفاض معدلات النمو في مصر في عامي 2008 و2009، وهذا يرجع إلى كلٍّ من: انخفاض عوائد المصريين العاملين في الخارج، وانخفاض العائد من قناة السويس، وانخفاض الاستثمارات والصادرات.

كذلك، هدفت دراسة حسين عبد المطلب (2009) إلى دراسة أثر الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد المصري. وحلَّلت الدراسة الأزمة المالية العالمية لمعرفة أسبابها وأهم تداعياتها على الاقتصاد المصري، وركَّزت على أثر الأزمة المالية العالمية في القطاعات التمويلية المختلفة وميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدولة. كذلك أوضحت الدراسة أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتخفيف الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية في الاقتصاد المصري.

ولقد بدأت بعض الدراسات في دراسة أثر فيروس «كورونا» في الاقتصاد المصري؛ حيث أصدر معهد التخطيط القومي مجموعة أوراق سياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة «كورونا» في الاقتصاد المصري، فدُرِس أثر أزمة «كورونا» في تحويلات العاملين بالخارج، وأثر «كورونا» في النمو الاقتصادي والقطاع السياحي وصناعة تكنولوجيا المعلومات والقطاع الصناعي المصري، وأثرها في ميزان المدفوعات، كذلك دور الشمول المالي في التعامل مع تداعيات أزمة فيروس «كورونا»، ولقد أصدر المركز المصري للدراسات الاقتصادية سلسلة «رأي في أزمة» للتحليل القطاعي لتداعيات أثر فيروس

«كورونا» في الاقتصاد المصري. وأصدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أوراق عمل حول تأثير فيروس «كورونا» في التوظيف والقطاعات الاقتصادية، كذلك تأثير «كورونا» في السياحة وتحويلات العاملين وإيرادات قناة السويس.

وبالنسبة لأثر أزمة «كورونا» في الإنفاق الاستهلاكي، فقد أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء دراسة لتحليل تأثير أزمة «كورونا» في الأسر المصرية من خلال التعرُّف إلى أهم الصعوبات التي تعانيها الأسر المصرية. وقارنت الدراسة الحالة العملية للأفراد المشتغلين قبل أزمة «كورونا» وبعدها، للوصول إلى مدى تغيُّر الدخل وَفقًا لتغيُّر حالته العملية، كما حلَّلت الدراسة الأسباب التي أدَّت إلى هذا التغيُّر، بالإضافة إلى التعرُّف إلى أثر أزمة «كورونا» في الأنماط الاستهلاكية للأسر والوصول إلى أهم الأسباب التي أدَّت إلى تغيُّر هذه الأنماط الاستهلاكية.

المميَّز في هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن الدراسات السابقة درست أثر أزمة «كورونا» في بعض المتغيِّرات الاقتصادية، لكن هذه الدراسة ركَّزت على أثر أزمة «كورونا» في الإنفاق الاستهلاكي، كذلك حلَّلت الإنفاق الاستهلاكي وأنماط الإنفاق الاستهلاكي من خلال تقدير المرونة الإنفاقية للمجموعات السلعية في مصر، وعُمِلت مقارنة بين تأثير الأزمة المالية العالمية وأزمة «كورونا»، كذلك عُمِلت استبيان ضم 384 شخصًا للتوصُّل إلى أثر أزمة «كورونا» في نمط الإنفاق الاستهلاكي في مصر.

الإنفاق الاستهلاكي في مصر

تحليل الإنفاق الاستهلاكي في مصر

يتكوَّن الإنفاق الكلِّي السنوي للأسرة من مجموع كلٍّ من الإنفاق الاستهلاكي للأسرة والإنفاق غير الاستهلاكي. ويُقصد بالإنفاق غير الاستهلاكي: الإنفاق الذي تتحمَّله الأسرة دون مقابل سلعي أو خدمي، كتحويلات عينية أو نقدية مدفوعة للآخرين. أما الإنفاق الاستهلاكي فهو ما يحصل عليه الأسرة أو الفرد من السلع والخدمات، وهو يعتبر الجزء الأكبر من الطلب الكلي على مستوى الاقتصاد الكلي.

الجدول رقم (1)
متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة (بالجنيه) لعام 2017/ 2018

	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية
الاستهلاك الفعلي	57897	48197	52646
التحويلات العينية (المتلقاة)	1705	1698	1701
تحويلات بطاقة التموين وفرق الخبز	1676	2142	1928
الإنفاق الاستهلاكي	54517	44358	49017
الإنفاق غير الاستهلاكي (المدفوعات التحويلية)	1744	2925	2383
الإنفاق الكلي	56260	47283	51400

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الإنفاق والدخل والاستهلاك.

بلغ متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة 51400 جنيه عام 2018/2017، ويتكوَّن من 49017 جنيهًا للإنفاق الاستهلاكي (ما يُعادل 95.4% من إجمالي الإنفاق الكلي السنوي للأسرة) و3383 جنيهًا للإنفاق غير الاستهلاكي (أي: ما يعادل 4.6% من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة). وبالنسبة للتفاوت في الإنفاق الاستهلاكي بين الريف والحضر، فقد بلغ الإنفاق الاستهلاكي في الحضر 96.9%، بينما بلغت نسبة الإنفاق غير الاستهلاكي 3.1% (يبلغ متوسط الإنفاق الكلي للأسرة بالحضر 56260 جنيهًا).

وبالنسبة للاستهلاك الفعلي السنوي، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية من 8.6 ألف جنيه عام 2015 إلى 12.6 ألف جنيه عام 2018/2017 بزيادة تعادل 46.6%. أما بالأسعار الثابتة فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي السنوي للأسرة من 8.6 ألف جنيه عام 2015 إلى 7.9 ألف جنيه عام 2018/2017، بمعدل انخفاض قدره 7.8%، وهذا يدل على أن الزيادة كانت مجرد نتيجة لزيادة الأسعار (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017: 18).

وبالنسبة للحضر، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي السنوي بنسبة 34.9% بالأسعار الجارية من 10.7 ألف جنيه عام 2015 إلى 14.9 ألف جنيه عام 2018/2017، أما بالأسعار الثابتة فقد انخفض المتوسط بمعدل 11.1% من 10.7 ألف جنيه عام 2015 إلى 9.5 ألف جنيه عام 2018/2017.

أما بالنسبة للريف، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي السنوي بنسبة 55.2% بالأسعار الجارية من 7 آلاف جنيه عام 2015 إلى 10.9 ألف جنيه عام 2018/2017. أما بالأسعار الثابتة فقد انخفض المتوسط بنسبة 3.8% من 7 آلاف جنيه عام 2015 إلى 6.8 ألف جنيه عام 2018/2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017: 18).

أنماط الإنفاق الاستهلاكي في مصر

بلغ متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على الطعام والشراب 19051.4 جنيه (أي: ما يعادل 37.1% من إجمالي الإنفاق الكلي السنوي للأسرة)، ويُعتبر أعلى بند في نسبة إنفاق الأسرة. بالنسبة للاختلاف بين الريف والحضر فقد بلغ متوسط الاستهلاك الفعلي السنوي للأسرة على الطعام والشراب في الحضر 19089.3 جنيه (ما يعادل 40.2%) في عام 2018/2017. أما ثاني أعلى بند إنفاق للأسرة فهو الإنفاق على المسكن ومستلزماته؛ حيث بلغ 9537 جنيهًا (ما يعادل 18.6% من إجمالي الإنفاق الكلي السنوي للأسرة)، ثم الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية، الذي بلغ 5095.2 جنيه (ما يعادل 9.9% من إجمالي الإنفاق الكلي السنوي للأسرة).

أما أقل بند في الإنفاق للأسرة فهو الإنفاق على الثقافة والترفيه؛ حيث بلغ 1079.6 جنيه (أي: ما يعادل 2.1% من إجمالي الإنفاق السنوي للأسرة)، يليه الإنفاق على الاتصالات، الذي بلغ 1224.4 جنيه (ما يعادل 2.4% من إجمالي الإنفاق السنوي للأسرة) لعام 2018/2017.

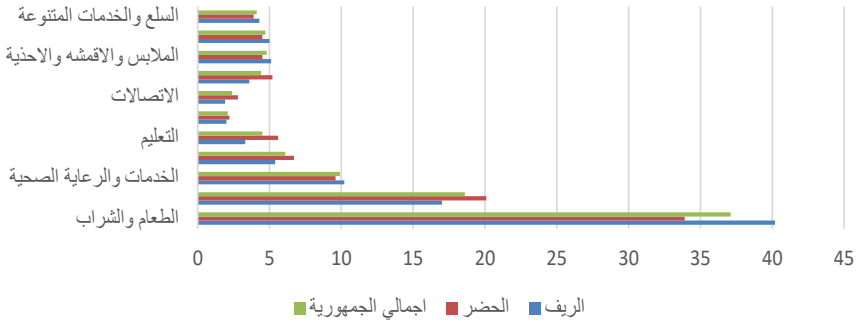

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017.

الشكل رقم (1) أنماط الإنفاق الاستهلاكي - مصر (2018/2017)

وبالنسبة للتبايُن بين الريف والحضر، يُلاحَظ ارتفاع نسبة الإنفاق على كلٍّ من: الخدمات والرعاية الصحية، والدخان، والملابس والأقمشة في الريف عن الحضر.. أما بالنسبة لباقي بنود الإنفاق فقد زادت في الحضر على الريف مثل: نسبة الإنفاق على المسكن ومستلزماته، والانتقالات والنقل، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والثقافة والترفيه، والاتصالات.

وبمقارنة المحافظات، كانت محافظة القاهرة هي الأقل في الاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب بنسبة 31%، تليها بورسعيد بنسبة 31.3%، والإسكندرية بنسبة 32%، والسويس بنسبة 34.5%، والقليوبية بنسبة 35.1%. بينما سجَّلت محافظة الأقصر أعلى نسبة للاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب (49%)، تليها سوهاج بنسبة 46.7%، ومحافظات الحدود بنسبة 45%، وقنا بنسبة 44.4%، والبحيرة بنسبة 42.2%.

التغيُّر في الإنفاق الاستهلاكي بين 2015 و2018

ارتفع متوسط الاستهلاك للفرد بالأسعار الجارية بنسبة 46.6% بين عامي 2015 و2018، بينما انخفض بالأسعار الثابتة بنسبة 7.8%، وهذا يدل على انخفاض الاستهلاك الفعلي، وأن الزيادة ترجع إلى زيادة الأسعار فقط.

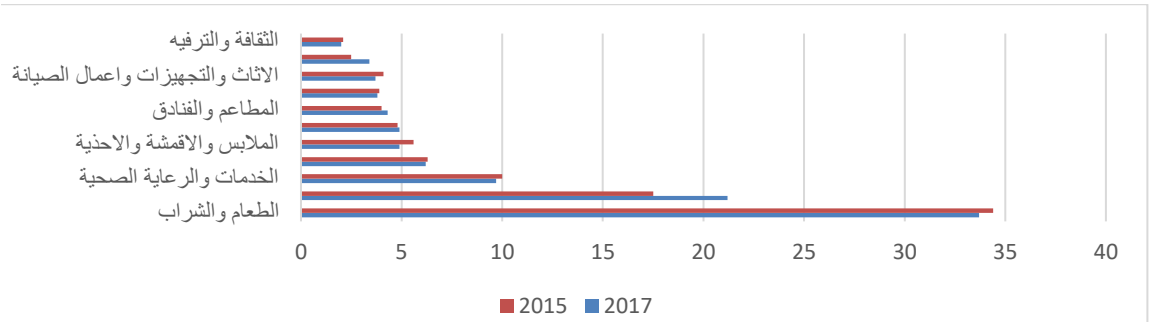

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017.

الشكل رقم (2) التغيُّر في الإنفاق الاستهلاكي بين عامي 2015 و2017

يُلاحَظ انخفاض نسبة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على بنود الطعام والشراب، والملابس والأقمشة، والأحذية، والأثاث، والانتقالات والنقل، والخدمات والرعاية الصحية، والثقافة والترفيه، والخدمات المتنوعة. وارتفاعها على بنود المسكن ومستلزماته، والاتصالات، والتعليم، والمطاعم والفنادق. وانخفض إنفاق الأسرة على بند الطعام والشراب بنسبة 16% بالأسعار الثابتة، وذلك أكبر انخفاض في كل البنود.

تختلف الأنماط الاستهلاكية لبنود الطعام والشراب في الحضر عن الريف؛ فيُلاحَظ ارتفاع نسبة استهلاك كلٍّ من: اللحوم، والأسماك، والألبان والجبن والبيض بالحضر، مقارنةً بالريف، بينما ترتفع نسبة استهلاك كلٍّ من: الخضر، والحبوب والخبز، والزيوت والدهون، والسكر والأغذية السكرية، في الريف عن الحضر.

توزيع الإنفاق الاستهلاكي

بالنسبة لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي، وَفقًا لشرائح المجتمع، نجد أن 5.5% من الأفراد ينفقون أقل من 5000 جنيه سنويًّا، وترتفع هذه النسب إلى 6.7% في الريف مقابل 4% في الحضر. ونجد أن 45% من الأفراد ينفقون سنويًّا من 5000 إلى أقل من 10 آلاف جنيه، وترتفع هذه النسبة في الريف إلى 51.5% مقابل 36.3% في الحضر. ونجد أن 43.5% من الأفراد ينفقون من 10 آلاف إلى أقل من 25 ألف جنيه سنويًّا، وترتفع هذه النسبة في الحضر إلى 49.8% مقابل 38.7% في الريف. أيضًا نجد أن 6% من إجمالي الأفراد ينفقون 25 ألف جنيه فأكثر سنويًّا، وترتفع هذه النسبة إلى 10% في الحضر مقابل 3% في الريف. يُلاحَظ أيضًا تحرُّك نسبة من الأفراد من الفئات الأعلى إنفاقًا إلى الطبقة الأقل (الطبقة المتوسطة)، وهبوط نسبة من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الأقل إنفاقًا.

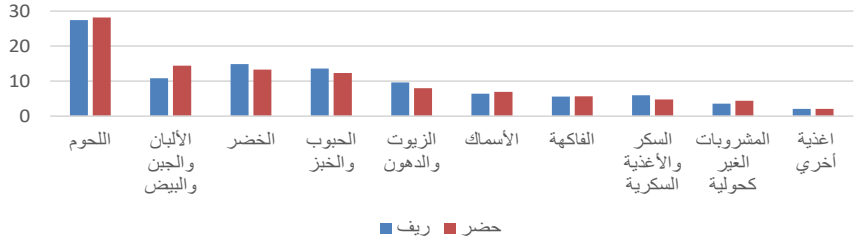

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017.

الشكل رقم (3) أنماط الإنفاق الاستهلاكي في الريف والحضر 2018/2017

ترتفع نسبة استهلاك الطعام والشراب في شريحة الإنفاق الدنيا، فتصل إلى 49.8% من إجمالي الإنفاق الكلي السنوي، وتنخفض في شريحة الإنفاق العليا لتصل إلى 25.9% من إجمالي الإنفاق الكلي. وترتفع هذه النسبة في الريف لتصل إلى 52.7% في شريحة الإنفاق الدنيا و28.8% في شريحة الإنفاق العليا، وتنخفض في الحضر فتبلغ نسبة استهلاك الطعام والشراب في شريحة الإنفاق الدنيا 46.2% من إجمالي الإنفاق الكلي السنوي، وتنخفض في شريحة الإنفاق العليا لتصل إلى 23.5%.

وبتحليل إنفاق شريحة الإنفاق الدنيا (أقل من 10% إنفاقًا)، نُلاحِظ ارتفاع الإنفاق على بنود: الطعام والشراب، والأثاث، والخدمات والرعاية الصحية، في الريف عنه في الحضر. بينما نلاحظ ارتفاع البنود الآتية في الحضر عن الريف: التعليم، والمطاعم والفنادق، والانتقالات والنقل.. أما بالنسبة لشريحة الإنفاق العليا (من 90% - 100% إنفاقًا) فنلاحِظ ارتفاع الإنفاق على بنود الطعام والشراب، والخدمات والرعاية الصحية، في الريف عن الحضر. بينما نلاحظ ارتفاع بنود التعليم، والمطاعم والفنادق، والمسكن ومستلزماته في الحضر عن الريف.

جدول رقم (2)
توزيع الإنفاق الاستهلاكي في مصر 2018/2017

أقسام الإنفاق الرئيسة	اقل من 10% إنفاقًا		من 90% - 100% إنفاقًا	
	حضر	ريف	حضر	ريف
الطعام والشراب	46.3	52.7	23.5	28.8
المشروبات الكحولية والدخان	5.6	5	2.5	3.6
الملابس والأقمشة والأحذية	4.9	4.8	3.8	4.1
المسكن ومستلزماته	21.5	21.1	22.9	13.6
الأثاث والتجهيزات	4.1	4.3	3.9	3.7
الخدمات والرعاية الصحية	7.8	8.4	9.7	12.4
الانتقالات والنقل	5.1	3.9	8.8	8
الاتصالات	2.2	1.6	2.8	1.8
الثقافة والترفيه	1.3	1.2	3.7	3.3
التعليم	3.1	2.1	7.4	2.8
المطاعم والفنادق	5.4	3.8	5.6	2.8
السلع والخدمات المتنوعة	4.6	4.5	3.3	4.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الإنفاق والاستهلاك والدخل2018/2017.

تقدير المرونة الإنفاقية للمجموعات السلعية

المرونة الإنفاقية هي عبارة عن الاستجابة النسبية للإنفاق على المجموعات السلعية نتيجة تغيُّر الإنفاق الفردي السنوي، ويمكن، من خلال تقدير المرونة الإنفاقية، التعرُّف إلى التغيُّرات الهيكلية للأنماط الإنفاقية على المجموعات السلعية المختلفة، وتُقدَّر المرونة الإنفاقية من خلال الدوال الإنفاقية لتلك المجموعات في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة:

$$\text{لو ص هـ} = \text{أ} + \text{ب لو س هـ}$$

حيث:

لو ص هـ: لوغاريتم الإنفاق الفردي السنوي بالجنيه على المجموعة السلعية.

لو س هـ: لوغاريتم إجمالي الإنفاق الفردي السنوي بالجنيه.

أ: ثابت الدالة الإنفاقية.

ب: المرونة الإنفاقية.

يتضح من الجدول رقم (3) أن بنود الطعام والشراب، والملابس والأقمشة وأغطية القدم، والمشروبات الكحولية والمكيفات، والمسكن والأثاث والتجهيزات، من البنود التي تُعتبر سلعًا ضرورية وشبه كمالية للمستهلك؛ حيث إن المرونة الإنفاقية لهذه البنود أقل من واحد صحيح، وذلك يتفق مع المنطق الاقتصادي؛ لأنها سلع ضرورية وشبه كمالية، ما عدا المشروبات الكحولية والمكيفات (تغيَّرت من اعتبارها سلعًا كمالية إلى سلع ضرورية بالنسبة للفرد)، مِمَّا يدل على وجود تغيُّرات هيكلية في النمط الإنفاقي للفرد. أما بنود الانتقالات والنقل، والاتصالات، والثقافة والترفيه، والتعليم، والخدمات والرعاية الصحية؛ فهي من البنود التي تُعتبر سلعًا كمالية للمستهلك؛ حيث إن المرونة الإنفاقية لهذه البنود أكبر من الواحد الصحيح.

يتضح من الجدول رقم (4) أن مجموعات: الخضر، والحبوب والخبز، والزيوت والدهون، والسكر والأغذية السكرية؛ من مجموعات السلع الغذائية الضرورية؛ حيث تقترب قيمة معامل مرونتها الإنفاقية من 0.5، وبذلك فإنه من المتوقَّع أن يزداد الطلب عليها بمعدلات أقل من معدلات زيادة إنفاق المستهلكين، في حين تُعتبر مجموعات: الفاكهة، والأسماك، والألبان والجبن، سلعًا شبه كمالية للمستهلكين في مصر؛ حيث إن قيمة معامل المرونة الإنفاقية لكل منها تقترب من الواحد الصحيح.

جدول رقم (3)
المرونة الإنفاقية لبنود الإنفاق الاستهلاكي - مصر 2018/2017

المجموعة السلعية	النموذج المقدر	R^2	المرونة الإنفاقية
الطعام والشراب	لو ص هـ = لو0.9202 + 0.6734 لو س هـ	0.9871	0.6734
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	لو ص هـ = - لو 0.1129 + 0.7076 لو س هـ	0.9032	0.7076
الملابس والأقمشة وأغطية القدم	لو ص هـ = - لو 0.8427 + 0.8863 لو س هـ	0.9772	0.8863
المسكن	لو ص هـ = - لو 0.479 + 0.9384 لو س هـ	0.992	0.9384
الأثاث والتجهيزات	لو ص هـ = - لو 1.2494 + 0.9595 لو س هـ	0.9974	0.9595
الخدمات والرعاية الصحية	لو ص هـ = - لو 1.9266 + 1.2216 لو س هـ	0.991	1.2216
الانتقالات والنقل	لو ص هـ = - لو 2.6949+ 1.3514 لو س هـ	0.9943	1.3514
الاتصالات	لو ص هـ = - لو 2.221 + 1.1448 لو س هـ	0.9834	1.1448
الثقافة والترفيه	لو ص هـ = - لو 3.775 + 1.4953 لو س هـ	0.9818	1.4953
التعليم	لو ص هـ = - لو 1.1928 + 0.9605 لو س هـ	0.9851	1.3386
المطاعم والفنادق	لو ص هـ = - لو 1.1928 + 0.9605 لو س هـ	0.9979	0.9605
السلع والخدمات المتنوعة	لو ص هـ = - لو 1.199 + 0.9103 لو س هـ	0.9991	0.9103

المصدر: تم الحساب وَفقًا لبيانات تقرير البحث والدخل والإنفاق 2018/2017.

العوامل المؤثِّرة في الإنفاق الاستهلاكي:

1- الدخل

يُعد الدخل من العناصر المهمة التي لها تأثير واضح في الإنفاق الاستهلاكي؛ فالدخل الفردي العيني والنقدي يؤثِّر في الإنفاق الاستهلاكي؛ لأن قرارات الفرد الاستهلاكية تتوقَّف على دخله الذي يستطيع التصرُّف فيه (معهد التخطيط القومي، 1989: 41)؛ وذلك بسبب العلاقة الطردية بين الدخل والاستهلاك؛ فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك.

وبالنظر إلى نظرية ميلتون فريدمان لدالة الاستهلاك، نجد أنه فرَّق بين مستوى الدخل العادي المتوقَّع الذي يستطيع الفرد الحصول عليه خلال مدة حياته، وهو ما يُعرف بـ«الدخل الدائم»، وبين التغيُّرات الموجبة والسالبة التي

جدول رقم (4)
المرونة الإنفاقية للمجموعات الغذائية في مصر 2018/2017

بنود الإنفاق	النموذج المقدر	R^2	المرونة الإنفاقية
اللحوم	لو ص هـ = - لو 0.1213 +0.7871 لو س هـ	0.9952	0.7871
الخضر	لو ص هـ = لو 1.106 + 0.4168 لو س هـ	0.99	0.4168
الحبوب والخبز	لو ص هـ =لو 0.8064+ 0.481 لو س هـ	0.9897	0.481
الألبان والجبن	لو ص هـ =- لو 0.4923 + 0.7903 لو س هـ	0.9852	0.7903
الزيوت والدهون	لو ص هـ =لو 0.5498+ 0.5032 لو س هـ	0.9956	0.5032
الأسماك	لو ص هـ =-لو 1.0165+0.848 لو س هـ	0.947	0.848
الفاكهة	لو ص هـ = - لو1.5574 + 0.9629 لو س هـ	0.9768	0.9629
السكر والأغذية السكرية	لو ص هـ =لو 0.6759 +0.4326 لو س هـ	0.999	0.4326
المشروبات غير الكحولية	لو ص هـ =- لو 0.837 + 0.7582 لو س هـ	0.998	0.7582
أخرى	لو ص هـ =- لو 0.1915 + 0.5316 لو س هـ	0.9961	0.5316

المصدر: تم الحساب وَفقًا لبيانات تقرير البحث والدخل والإنفاق 2018/2017.

تطرأ على مستوى الدخل، التي تسمى «الدخل العابر»؛ فاستهلاك الأفراد أو الأسر يتحدَّد بالدخل الدائم وليس الحالي (Parker, 2010). فكما أوضح «ميلتون فريدمان» فإن الاستهلاك العائلي يتحدَّد بمستوى الدخل المتوقَّع الحصول عليه في المستقبل (أي: الدخل الدائم)؛ فالفرد ينفق وَفقًا لدخله الدائم، أما دخل الفرد خلال مدة قصيرة إذا انخفض فإنه لا يخفض استهلاكه، وقد يلجأ إلى الاستدانة، وإذا زاد الدخل فلن يزداد الاستهلاك، وإنما يتجه للادخار.

$$Cp= k(I,w,u)\ yp$$

حيث: $Y= yp+ yt$ $C=cp+ ct$

حيث:

I: سعر الفائدة، W: نسبة الثروة غير البشرية للدخل.

U: العوامل الأخرى التي تؤثِّر في الأذواق للمستهلك وتؤثر في الاستهلاك.

CP: الاستهلاك الدائم المخطط، Yp: الدخل الدائم.

K: الميل إلى الاستهلاك (المتوسط والحدي، وهما متساويان في الأجل الطويل).

توضِّح المعادلة السابقة أن الاستهلاك الدائم دالة في الدخل الدائم، أيضًا هناك عوامل أخرى لها تأثير في الاستهلاك، مثل: الثروة وسعر الفائدة (Friedman,1957: 222). أما وَفقًا لنظرية «كينز» فإنَّ نسبة استهلاك الفرد تُحدَّد من دخله الجاري، وطبقًا لتلك النظرية فإنَّ الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يكون موجبًا وأقل من الواحد صحيح.

ويوضح «كينز» أن كمية الاستهلاك تتأثَّر بمستوى الدخل وتزداد عندما يزيد الدخل، وأيضًا فإنَّ زيادة الإنفاق الاستهلاكي أقل من الزيادة في الدخل؛ حيث يتجه الفرق إلى الادخار ويُعبَّر عن هذه العلاقة على النحو التالي:

$$Ce = \overline{C}+\alpha Ye$$

حيث إن $\overline{C}$ هو الاستهلاك التلقائي، وY هو الدخل المتاح، ويتوقف الاستهلاك على عاملين: الدخل والميل إلى الاستهلاك (قندوز، 2019).

ولقد ارتفع متوسط دخل الأسرة المصرية في السنة إلى 58.9 ألف جنيه مقارنةً بـ44.2 ألف جنيه في عام 2015، أيضًا ارتفع المتوسط السنوي لإنفاق المصريين من 36.7 ألف جنيه في عام 2015 إلى 51.4 ألف جنيه في عام 2018/2017.

ومن العوامل الاقتصادية التي تؤثِّر أيضًا في الإنفاق الاستهلاكي: توزيع الدخل على الشرائح المختلفة من المجتمع؛ فنلاحظ تناقُص نسبة الاستهلاك من السلع الغذائية إلى الدخل في المستويات العليا من فئات الدخل، ونجد أنه يزيد الطلب على استهلاك الخدمات. إن الميل المتوسط إلى الاستهلاك يقل عندما يرتفع الدخل، أي: أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدخل تنخفض؛ والسبب في ذلك أن الميل الحدي إلى الاستهلاك يتناقص عندما يرتفع الدخل (ذلك لأن الميل الحدي إلى الاستهلاك هو التغيُّر في الاستهلاك مقارنةً بالتغيُّر في الدخل)، أي: أن مقدار التغيُّر في الدخل أعلى من مقدار التغيُّر في الاستهلاك (معهد التخطيط القومي، 1989: 41).

2- المستوى العام للأسعار

يُعتبر المستوى العام للأسعار من العناصر المهمة في التأثير في الإنفاق الاستهلاكي؛ فارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدِّي إلى انخفاض القوة الشرائية للدخل وانخفاض معدلات الاستهلاك. وإذا ارتفعت الأسعار دون زيادة الدخل النقدي للأفراد فسوف ينخفض الدخل الحقيقي؛ وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي، ولكن إذا زادت الأسعار بنسبة معينة، زاد الدخل بالنسبة نفسها؛ فلن يتغيَّر الدخل الحقيقي.. وبذلك يظل الإنفاق الاستهلاكي كما هو (الرفاعي، ودخول، 2016: 227).

3- سعر الفائدة

يُعتبر سعر الفائدة من العناصر المحددة للإنفاق الاستهلاكي للفرد؛ حيث إنَّ ارتفاع أسعار الفائدة سيشجِّع على الادخار، ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الاستهلاك؛ حيث يفضِّل المستهلكُ الحصولَ على العائد المرتفع، وبالتالي يخفض من الإنفاق الاستهلاكي لزيادة الادخار.

وبالعكس، فإنَّ أسعار الفائدة المنخفضة تؤدِّي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي؛ لأن الأفراد يرون أن الادخار أو الاحتفاظ بالأموال لن يعود عليهم بالأرباح المطلوبة، وبالتالي يفضلون الاستهلاك الحالي (كنعان، 2007: 9).

4- توقُّعات الأسعار

تعتبر توقُّعات الأسعار من العناصر المهمة في تحديد الإنفاق الاستهلاكي للأفراد؛ فإذا توقَّع الأفراد زيادة الأسعار في المستقبل، فسوف يزيدون من الإنفاق الاستهلاكي الحالي، أما إذا توقَّع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فسوف ينخفض الإنفاق الاستهلاكي الحالي؛ لأنهم سيفضِّلون تأجيل استهلاكهم الحالي للمستقبل (الرفاعي، ودخول، 2016: 228).

5- العوامل الاجتماعية

هناك كثيرٌ من العوامل الاجتماعية التي تؤثِّر في الإنفاق الاستهلاكي، من أهم هذه العوامل: العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي والثقافي، والبيئة المحيطة بالأفراد.. إن الأنماط الاستهلاكية تتأثَّر بالزيادة في أعداد السكان والتركيبة السكانية من حيث العمر والجنس والمنطقة (الحضر/ الريف)؛ وذلك يرجع إلى اختلاف المتطلبات الاستهلاكية. أيضًا فإنَّ المستوى التعليمي والثقافي للأفراد يؤثِّر في السلوك الإنفاقي الاستهلاكي للأفراد.

وتنصُّ نظرية «موديلياني» (نظرية دورة الحياة) على أنه في فئات الدخل المنخفض يكون استهلاك الأفراد في أولى مراحلهم العمرية وآخرها أعلى من دخلهم. وعندما تكون دخولهم مرتفعة، وذلك في سنواتهم الإنتاجية، يكون استهلاكهم أقل من الدخل. وتنصُّ النظرية أيضًا على وجود نسبة ثابتة للاستهلاك بالنسبة للدخل في السلاسل الزمنية لاستهلاك الأفراد في خلال مدة زمنية طويلة، في حالة الاستقرار النسبي للتوزيع العمري (Dadkhan, 2009: 69).

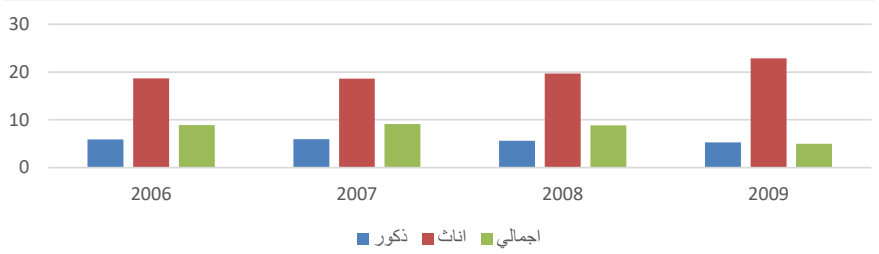

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة، أعداد متفرقة.

الشكل رقم (4) معدل البطالة حسب النوع (2006 - 2009)

تتباين الأوضاع في الريف عن الحضر؛ فوَفقًا لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017، بلغ متوسط الاستهلاك الفعلي السنوي للأسرة 52.6 ألف جنيه عام 2018/2017. وقد بلغ متوسط الاستهلاك الفعلي السنوي 57.9 ألف جنيه في الحضر، بينما بلغ 48.2 ألف جنيه في الريف.

جدول رقم (5)
معدل التشغيل للقطاعات المختلفة في مصر

القطاعات	2007	2008/ 2009	معدل نمو التشغيل
الزراعة والصيد واستغلال الغابات	31	30.9	0.3-
صيد الأسماك	0.7	0.7	0
التعدين واستغلال المحاجر	0.2	0.2	0
الصناعات التحويلية	11.1	11.4	2.7-
الكهرباء/الغاز	1.3	1.3	0
التشييد والبناء	9.6	10.1	5.2
تجارة الجملة والتجزئة	10.6	10.6	0
الفنادق والمطاعم	1.7	2.1	23.5
النقل والتخزين والاتصالات	6.7	7	4.48
الوساطة المالية	0.9	0.7	22.2-
أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال	2.1	2	4.76-
الإدارة العامة والدفاع	9.1	8.4	7.7-
التعليم	9.6	9.1	5.2-
الصحة والعمل الاجتماعي	2.6	2.6	0
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية	2.5	2.6	4
خدمات خارج التصنيف	0.2	0.1	50

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، العمل، أعداد متفرقة.

تأثير الأزمات في سوق العمل في مصر

1- تأثير الأزمة المالية العالمية في سوق العمل المصرية

ارتفع معدل البطالة من 8.6% خلال الربع الأول من عام 2009/2008 إلى 8.8% في الربع الثاني لعام 2009/2008، كذلك انخفضت فرص العمل الجديدة بحوالي 30% (انخفضت من 181 ألف فرصة عمل في الربع الأول لعام 2009/2008 إلى 128 ألف فرصة في الربع الثاني لعام 2009/2008). وقد كان أكثر المتضررين هم أصحاب المؤهلات المتوسطة والعليا، فانخفض الطلب على أصحاب المؤهلات العليا بنسبة 89%، بينما انخفض الطلب على ذوي المؤهلات المتوسطة بنسبة 83% في ديسمبر 2008 (Kenawy & Abd el Ghany, 2012: 348).

أثَّرت الأزمة المالية العالمية بصورة أكبر في الإناث في سوق العمل المصرية؛ فارتفعت معدلات البطالة بين الإناث؛ حيث وصلت إلى 22.9% في الربع الرابع لعام 2009، بعد أن كانت 18.7% في الربع الرابع لعام 2006.

وقد أثَّرت الأزمة المالية في سوق العمل المصرية من خلال ما يلي: تراجُع نمو النشاط الاقتصادي، وتقليل أعداد العاملين، وعودة المصريين العاملين في الخارج.

أ- تراجع نمو النشاط الاقتصادي

انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 7.18% في 2008/2007 إلى 4.65% في 2009/2008. وقد أثَّر هذا التراجع في نمو النشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة على سوق العمل المصرية.

يتضح من الجدول رقم (6) أنَّ أكثر القطاعات التي تأثَّرت سلبًا بالأزمة المالية العالمية هي: قطاعات الصناعات التحويلية، وقطاع السياحة، وقناة السويس. بينما كانت أقل القطاعات تأثُّرًا هي: البترول وقطاع الاتصالات والمعلومات.

جدول رقم (6)
معدلات نمو الناتج المحلي وَفقًا للقطاعات المختلفة في مصر

القطاعات	2007/ 2008	2008/ 2009	اتجاه الأداء
الزراعة	3.35	3.17	↓
الصناعات التحويلية	8.03	3.72	↓
التشييد والبناء	15.67	11.42	↓
قناة السويس	16.45	7.18 -	↓ سالب
التعليم	5.09	3.98	↓
الصحة	5.07	4.45	↓
النقل والتخزين	7.57	6.39	↓
المطاعم والفنادق	21.54	1.27	↓
السياحة	22.8	5.8 -	↓ سالب
الوساطة المالية والتأمين	7.87	4.49	↓
تجارة الجملة والتجزئة	8.04	6.11	↓
الاتصالات	14.52	14.56	↓
البترول والغاز الطبيعي	1	5.3	↓
الإجمالي	7.18	4.65	↓

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ب- تقليل أعداد العاملين

أثَّرت الأزمة المالية العالمية في أعداد العاملين، وقد كان التأثير الأكبر في القطاع غير الرسمي؛ حيث أثَّرت في تخفيض أعداد العاملين وتخفيض المرتبات في أثناء الأزمة المالية العالمية وبعدها. وقد كانت قطاعات التصدير والقطاعات كثيفة العمالة، مثل قطاع الملابس والمنسوجات وقطاع السياحة، أكثر القطاعات تأثُّرًا بالنسبة للعمالة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020: 17).

ج- عودة العاملين المصريين في الخارج

أثَّرت الأزمة المالية العالمية في العاملين المصريين في الخارج؛ حيث أثَّرت في عددٍ من القطاعات، مثل: القطاع المالي والمصرفي، وقطاع المطاعم والفنادق، وقطاع التشييد والبناء؛ مِمَّا أدَّى إلى زيادة أعداد المصريين العائدين من الخارج، أيضًا فإنَّ الأزمة أثَّرت في تحويلات العاملين في الخارج، فانخفضت بما يعادل 600 مليون دولار عام 2009. وانخفضت تحويلات المصريين العاملين في الخارج من 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2008/2007 إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2009/2008 (البنك المركزي، 2009: 70).

2- تأثير أزمة «كورونا» في سوق العمل المصرية

أصدرت منظمة العمل الدولية تقديرًا لأعداد العمال المتأثِّرين سلبًا بأزمة «كورونا» بحوالي 2.7 مليار عامل في أبريل 2020 (بنسبة 81% من إجمالي القوى العاملة في العالم). وقدَّرت الآثار السلبية لأزمة «كورونا» في العاملين بين تخفيض للأجور، وتخفيض ساعات العمل، وانخفاض إنتاجية العمالة؛ نتيجة الآثار النفسية للإجراءات الاحترازية، وفقد الوظائف، سواء بصفة مؤقتة أو دائمة. وفي نهاية شهر أبريل 2020، انخفض تقدير أعداد العمَّال المتأثرين بأزمة «كورونا» إلى 68%. فوَفقًا لتقديرات منظمة العمل الدولية سوف يُفقد 195 مليون وظيفة نتيجة أزمة «كورونا»، وهو ما يعادل 10 أضعاف عدد الوظائف التي فُقدت نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008 (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020: 2).

تأثير أزمة «كورونا» في سوق العمل المصرية

بالنسبة لجانب العرض، فقد زاد المعروض من العمالة لعدة أسباب، لعلَّ من أهمها:

1- نتيجة عودة المصريين العاملين بالخارج، فقد زاد المعروض في سوق العمل المصرية، سواء بصورة مؤقتة أو دائمة.
2- العاطلون نتيجة أزمة «كورونا»، سواء الذين يعملون لحسابهم أو ممَّن استُغنِي عنهم جزئيًّا أو كليًّا.

أما بالنسبة لجانب الطلب، فإن الطلب على العمالة يُشتق من الطلب على الخدمات أو المنتجات؛ وبذلك فإنَّ الطلب على العمالة يتأثَّر باستمرارية العملية الإنتاجية، ولذلك فإنَّ الطلب على عنصر العمل تأثَّر عن طريق ما يلي:

- توقُّف عدد كبير من مصانع القطاع التصديري نتيجة تعليق حركة الطيران والتجارة الدولية.
- تسريح عدد من العاملين في قطاع السياحة نتيجة توقُّف هذا القطاع خلال أزمة «كورونا».
- غلق المطاعم والمولات والكافيهات في أثناء أزمة «كورونا» (من منتصف مارس إلى أول يوليو 2020)، مِمَّا أدَّى إلى تسريح بعض العاملين بهذه القطاعات.

مما سبق، نجد ارتفاع معدلات البطالة نتيجة أزمة «كورونا»؛ حيث وصلت إلى 20% (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020: 7، 8) وكانت الإناث أكثر الفئات المتضررة؛ وذلك يرجع إلى اشتغالهن بشكل كبير في قطاع الخدمات وأنشطة القطاع غير الرسمي.

ويُلاحَظ أن أكثر القطاعات تأثُّرًا بأزمة «كورونا»: قطاع السياحة، وقطاع المطاعم والفنادق، والأنشطة الترفيهية (مثل دور السينما والمسارح والملاهي). وأيضًا قطاع التصدير والقطاع غير الرسمي، كذلك نجد أن أكثر الفئات العمالية المتأثرة بأزمة «كورونا» هم العمال منخفضو المهارات، في حين أقل الفئات تأثُّرًا هم العمال أصحاب المهارات المرتفعة، وبصفة خاصة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وهناك دراسة أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية قدَّرت عدد الوظائف التي فُقِدت في أثناء المدة من أبريل 2020 إلى يونيو 2020 بـ 600.6 ألف وظيفة، وكانت أكثر القطاعات تأثُّرًا: قطاع الصناعة والخدمات (IFPRI & Ministry of Planning & Economic Development, 2020: 9).

من الجدول رقم (7)، نجد أن العاملين في قطاع الخدمات هم الأكثر تأثُّرًا من أزمة «كورونا»، يليهم العاملون في قطاع الصناعة، وكان أقل القطاعات تأثُّرًا: قطاع الزراعة.

جدول رقم (7)
تأثير أزمة «كورونا» في العمالة في القطاعات المختلفة - ألف عامل

المدة	إجمالي القطاعات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
شهر	200.2	4.4	52.9-	151.7-
شهران	400.4	8.9	105.8-	303.5-
3 شهور	600.6	13.3	158.7-	455.2-

Source: IFPRI & Ministry of Planning and Economic development (2020), Impact of covid 19 on the Egyptian economy: Economic sectors jobs and households, Regional program policy note 06, June 2020, p.9.

تأثير الأزمات في الإنفاق الاستهلاكي:

1- تأثير الأزمة المالية العالمية في الإنفاق الاستهلاكي

زاد متوسط استهلاك الفرد الحقيقي من 7659 جنيهًا عام 2008/2007 إلى 7835 جنيهًا عام 2009/2008 (أي: بزيادة قدرها 3%)، وتصل الزيادة إلى 19.6% إذا أُدخِل أثر ارتفاع الأسعار.

أ- أثر الأزمة العالمية في الدخل

ارتفع متوسط دخل الفرد من 12 ألف جنيه عام 2008/2007 إلى 13.7 ألف جنيه عام 2009/2008، بزيادة 13.5%، وإذا أُلغي أثر ارتفاع الأسعار فتكون الزيادة بنسبة 2.5%. وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو الاقتصادي 2009/2008 فإن انخفاض معدلات التضخم أدَّى إلى تحسُّن مستوى المعيشة للأفراد.

ب- أثر الأزمة العالمية في الأسعار

بلغ معدَّل التضخم 18.32% في عام 2008، ولكن نتيجة تراجُع الطلب الكلي وحالة الكساد فقد انخفض معدل التضخم إلى 11.76% عام 2009. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية من ديسمبر 2008 إلى يناير 2009 بزيادة قدرها 0.3%، بينما زاد بنسبة 14% على يناير 2008.

2- تأثير أزمة «كورونا» في الإنفاق الاستهلاكي

نظرًا لتأثير أزمة «كورونا» في الدخل والأسعار، يُتوقع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي. وقد توقَّعت دراسةٌ أعدها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، انخفاض الإنفاق الاستهلاكي بين 153 و180 جنيهًا لكل فرد في الشهر (ما يعادل 9% إلى 10.6% من متوسط دخل الفرد) (IFPRI, 2020: 3).

وبالنسبة لتغيُّر الأنماط الاستهلاكية للأسرة المصرية، فقد أعدَّ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء دراسةً لمعرفة أثر أزمة

جدول رقم (8)
متوسط دخل الفرد 2008/2007 و2009/2008

	2007 /2008	2008 /2009	معدل التغيُّر
متوسط الدخل النقدي للفرد	12030	13657	13.5%
متوسط الدخل الحقيقي للفرد	10722	10984	2.5%

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية (2009)، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2009/2008، العام الثاني من الخطة الخمسية 2008/2007 - 2012/2011، ص 47.

«كورونا» في الأسر المصرية، توصلت إلى أن أكثر السلع التي انخفض استهلاكها خلال الأزمة هي السلع الغذائية: اللحوم، والطيور، والأسماك، والفاكهة.

وكان السبب الرئيس في هذا الانخفاض هو انخفاض متوسط دخل الأسرة. وأيضًا انخفض استهلاك بعض السلع غير الغذائية، مثل: الملابس، والتعليم، والنقل والانتقالات.. ويرجع هذا الانخفاض إلى الإجراءات الاحترازية المتبعة، مثل: إغلاق المدارس والمطاعم ومجمعات التسوق Malls، وأيضًا إلى ساعات الحظر.

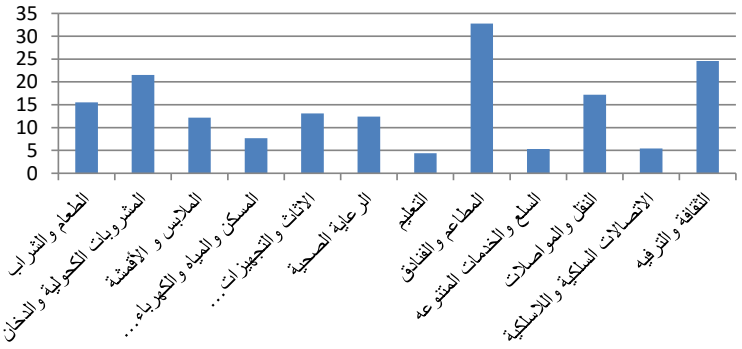

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين.

الشكل رقم (5) نسبة التغيُّر السنوية % الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

وهناك بعض السلع التي زاد استهلاكها؛ فبالنسبة للسلع الغذائية كانت أهم السلع التي ارتفع استهلاكها: الأرز، والزيت، والبقوليات.. ويرجع ذلك إلى زيادة الكميات المستهلكة. أما بخصوص السلع غير الغذائية فقد زاد الاستهلاك على الأدوات الطبية الأخرى مثل: القفازات والكمامات، والمطهرات والمنظفات، ومصاريف الإنترنت. ويرجع ذلك إلى الإجراءات الاحترازية في أثناء أزمة «كورونا» (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020).

أ- أثر أزمة «كورونا» في الدخل

انخفض متوسط دخل الفرد بما يعادل 7.5% (حوالي 405 جنيهات) للفرد في الشهر خلال المدة بين أبريل ويونيو 2020. ويُلاحَظ أن الانخفاض في الحضر أكبر من الانخفاض في الريف؛ فبالنسبة للحضر انخفض الدخل الشهري للفقراء بما يعادل 9.7% (حوالي 271 جنيهًا)، أما غير الفقراء فانخفض بمعدل 8.8% (حوالي 740 جنيهًا)، والسبب في ذلك أن أغلب الأفراد في الحضر يشتغلون في قطاعات الصناعة والخدمات، وهي أكثر القطاعات تأثُّرًا بأزمة «كورونا».

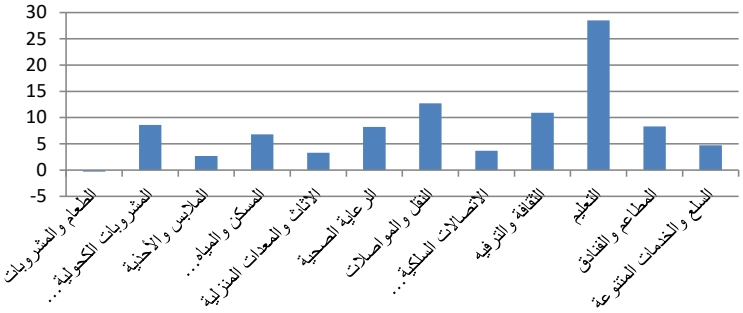

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الإنفاق والاستهلاك والدخل 2018/2017.

الشكل رقم (6) نسبة التغيُّر السنوية % الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

أما بالنسبة للريف فانخفض الدخل الشهري لغير الفقراء بما يعادل 6.1% (حوالي 359 جنيهًا في الشهر)، أما الفقراء فانخفض بما يعادل 6.2% (حوالي 168 جنيهًا في الشهر)، ويرجع ذلك إلى أن أغلب الأفراد في الريف يشتغلون في قطاع الزراعة، وهو أقل القطاعات تأثُّرًا بأزمة «كورونا» (IFPRI & Ministry of Planning & Economic Development, 2020).

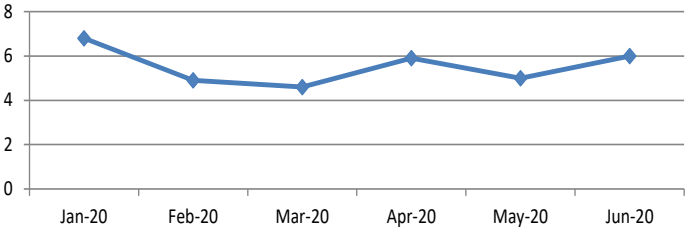

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الشكل رقم (7) معدل التغيُّر عن الشهر نفسه من العام السابق - التضخُّم

3- أثر أزمة «كورونا» في الأسعار

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية بنسبة 0.1% عن أبريل 2020، وبنسبة 5% عن مايو 2019؛ فبلغ 107.7 في مايو 2020. وترجع الزيادة في مستويات الأسعار إلى ارتفاع أسعار كلٍّ من: الفاكهة، بنسبة 4.46%، وأسعار السلع الاستهلاكية، بنسبة 3.8%. وأيضًا ارتفاع أسعار الدواجن، بنسبة 1.91%، واللحوم الحمراء، بنسبة 1.38%. وقد بلغ المعدل السنوي للتضخم 4.7% في الحضر و5.4% في الريف، في مايو 2020.

ويُلاحَظ من الشكل السابق استقرار معدلات التضخُّم، وقد يكون السبب في ذلك هو تراجع الطلب الكلي نتيجة ضعف القوة الشرائية لعدة قطاعات تأثَّرت سلبًا بأزمة «كورونا».

مقارنة بين تأثير الأزمة المالية العالمية وأزمة «كورونا» في الاقتصاد المصري

الجدول رقم (9)
تأثير الأزمة المالية وأزمة «كورونا»
في الاقتصاد المصري

	الأزمة المالية العالمية	أزمة «كورونا»
الأثر في النمو الاقتصادي	- تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 4.67% في 2009 بعد أن كان 7.16% في 2008 و7.09% عام 2007 ثم ارتفع إلى 5.15% عام 2010.	- توقع المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي سيكون 3.5% في 2020 وَفقًا للسيناريو المتفائل مقارنةً بـ5.5% في 2019، ويستمر في التعافي إلى 4.7% في 2011. - أما وَفقًا لسيناريو التأثير المتوسِّط فيقدّر تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3% في 2020، ثم ارتفاعه إلى 3.1% في 2021. - ووفقًا للسيناريو المتشائم، يُتوقع هبوط النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 0.8% في 2020، ثم ارتفاعه إلى نحو 1.1% في عام 2021.
الأثر في تحويلات العاملين بالخارج	- انخفضت تحويلات المصريين العاملين بالخارج من 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2008/2007 إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي.	- يتراوح تأثير الأزمة في تحويلات العاملين بالخارج ما بين تراجع بنسبة 10% ليصل إلى 22.6 مليار دولار وتراجع بنسبة 15%، أي: ما يعادل 21.4 مليار دولار.
الأثر في إيرادات قناة السويس	- انخفضت إيرادات قناة السويس من 355 مليون دولار في فبراير 2008 إلى 327 مليون دولار في فبراير 2009، أي: انخفضت بمعدل 22%.	- يُتوقع تراجع الإيرادات السنوية لقناة السويس بنسبة تتراوح بين 10% و15%، أي: بما يعادل ما بين 585 مليون دولار و876 مليون دولار.
الأثر في العمالة	- ارتفع معدل البطالة إلى 8.8% في الربع الثاني لعام 2009/2008 مقارنةً بـ8.6% خلال الربع الأول من العام نفسه. - ارتفعت معدلات البطالة بين الإناث من 18.7% في الربع الرابع لعام 2006 إلى 22.9% في الربع الرابع لعام 2009.	- زيادة سريعة في معدلات البطالة وصلت إلى 20% ومن أكثر الفئات المتضررة: الإناث. - عدد الوظائف التي خُسرت خلال المدة بين أبريل ويونيو 2020 تُقدَّر بـ600,600 وظيفة، خاصة في قطاع الصناعة والخدمات.
أكثر القطاعات تأثُّرًا	- قطاع السياحة، وقناة السويس، وقطاع الصناعات التحويلية.	- السياحة وقطاع المطاعم والفنادق والأنشطة الترفيهية، وكذلك القطاع غير الرسمي والقطاع التصديري.

قدرة الاقتصاد المصري على التعافي من أزمة «كورونا»

صنَّفت مؤسسة «إف إم جلوبال» دول العالم بحسب قدرة الاقتصاد على التكيُّف مع الأزمات والصدمات، وذلك باستخدام مؤشر المرونة الاقتصادية العالمي. ويقيس مؤشر المرونة الاقتصادية قدرة الاقتصاد على مواكبة المتغيّرات بالاقتصاد العالمي والمرونة في امتصاص أثر الأزمات والصدمات الخارجية. ويعتمد مؤشر المرونة الاقتصادية على 3 مؤشرات، هي:

- قوة الاقتصاد.
- نسبة المخاطر.
- جودة سلاسل التوريد.

ويتفرع من المؤشرات الثلاثة الرئيسة مجموعة من المؤشرات الفرعية، يكون المؤشر بين صفر و100؛ حيث إن «صفر» أقل درجة مرونة، بينما يشير «100» إلى أفضل درجة مرونة في هذا المؤشر (FM Global, 2019:7).

ووَفقًا لتقرير المرونة الاقتصادية العالمي لعام 2020، فقد تضمَّن 130 دولة، وقد احتلت النرويج المركز الأول بواقع 100 درجة، بينما احتلت سويسرا المركز الثاني بواقع 98.8 درجة، والدانمارك في المركز الثالث بواقع 98.4 درجة، وألمانيا في المركز الرابع بواقع 97.5 درجة، وفي المركز الخامس كانت السويد بواقع 95.4 درجة (FM Global, 2020: 17)، أما بالنسبة للدول العربية، فقد احتلت قطر المركز الـ27 عالميًّا من ضمن الـ 130 دولة في تقرير 2020، بينما احتلت الإمارات المركز الـ 33.

بالنسبة لمصر، فقد احتلت المركز الـ 72 عالميًّا، بواقع 46.7 درجة. وبالنسبة لمؤشر قوة الاقتصاد، فقد بلغ 39.3، بينما بلغ مؤشر نسبة المخاطر 34.8، وبلغ مؤشر جودة سلاسل التوريد 49.2. ويُعتبر هذا تقدُّمًا لوضع مصر بالنسبة لمؤشر

المرونة؛ فقد كان ترتيب مصر 91 من ضمن 130 دولة بواقع 30.7 درجة عام 2017.

يُلاحَظ تقدُّم مصر في مؤشر المرونة الاقتصادية العالمي، ويرجع ذلك إلى مجموعه الإجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية لتخفيف الآثار الاقتصادية السلبية للأزمات.

جدول رقم (10)
مكونات مؤشر المرونة الاقتصادية

المؤشرات الرئيسة	قوة الاقتصاد	نسبة المخاطر	جودة سلاسل التوريد
المؤشرات الفرعية	الإنتاجية	مخاطر التعرض لكوارث طبيعية	التحكم في الفساد
	المخاطر السياسية	مخاطر الحرائق	جودة البنية التحتية
	كثافة النفط	مخاطر الإنترنت والهجمات الإلكترونية	جودة التوريد المحلي
	معدل التحضر	جودة التعامل مع الكوارث الطبيعية	حوكمة الشركات

استبيان لأثر «كورونا» في الإنفاق الاستهلاكي في مصر

تم عمل استبيان للوصول إلى أثر أزمة «كورونا» في نمط الإنفاق الاستهلاكي في مصر، تضمن الاستبيان 384 شخصًا من عددٍ من المحافظات (القاهرة، والإسكندرية، والجيزة، والشرقية).

تم الوصول إلى عددٍ من الملاحظات الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي في مصر، منها:

جدول رقم (11)
ترتيب مصر في مؤشر المرونة الاقتصادية العالمي

	2017	2019	2020
الترتيب	91	83	72
الدرجة	30.7	37.5	46.7
قوة الاقتصاد	24.4	33.3	39.3
نسبة المخاطر	35.0	28.8	34.8
جودة سلاسل التوريد	31.1	46	49.2

Source: FM Global, Resilience index annual reports, different issues

تأثير أزمة «كورونا» في العمل والدخل والإنفاق الاستهلاكي

يوضِّح الشكل رقم (8) أن 80% يرون أن أزمة «كورونا» أثَّرت في عملهم؛ حيث إن 36.7% يرون أن أزمة «كورونا» قللت ساعات العمل، في حين كان 34.4% في إجازة أو في عمل من المنزل، كما أن 9.6% تركوا العمل بسبب أزمة «كورونا». وقد أثَّر ذلك في دخل الأسرة؛ فنجد أن 75% يرون أنَّ أزمة «كورونا» أثَّرت في دخل الأسرة ما بين تأثير بسيط (47.14%) وتأثير شديد (28.65%).

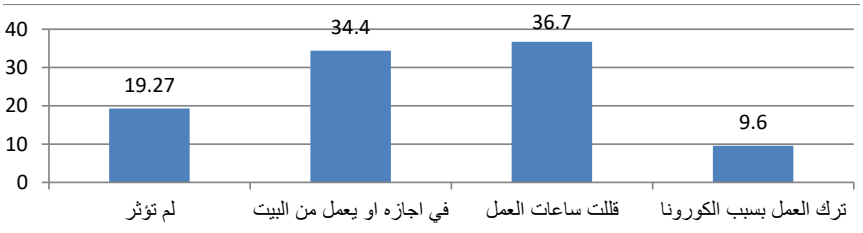

الشكل رقم (8) أثر أزمة «كورونا» في العمل

وقد أدَّى هذا التأثير في الدخل إلى التأثير في الإنفاق الاستهلاكي؛ فيرى حوالي 89% أنَّ أزمة «كورونا» أثرت في الإنفاق الاستهلاكي ما بين تأثير بسيط (52.23%) وتأثير شديد (36.46%).

دور الدولة في أزمة «كورونا»

بالنسبة للأسعار خلال أزمة «كورونا»، يرى 58.59% أنَّ أزمة «كورونا» أدَّت إلى ارتفاع الأسعار.. وبالنسبة لدور الدولة في مراقبة الأسعار خلال أزمة «كورونا»، يرى 15% أن الدولة قد قامت بالدور المطلوب، بينما 45% غير موافق ويرى أن الدولة كان يجب أن يكون لها دور أكبر في مراقبه الأسعار، خاصة أسعار المطهرات والكمامات، بينما كان 38% محايدًا. أما بالنسبة للإجراءات التي قامت بها الدولة لتعويض محدودي ومتوسطي الدخل من الآثار السلبية لأزمة «كورونا»، فكان 18% موافقًا على أنَّ الدولة قد قامت بالإجراءات المطلوبة، بينما 46% غير موافق ويرى أن الدولة كان يجب أن يكون لها دور أكبر في تعويض المتضررين من أزمة «كورونا»، بينما كان 35.42% محايدًا.

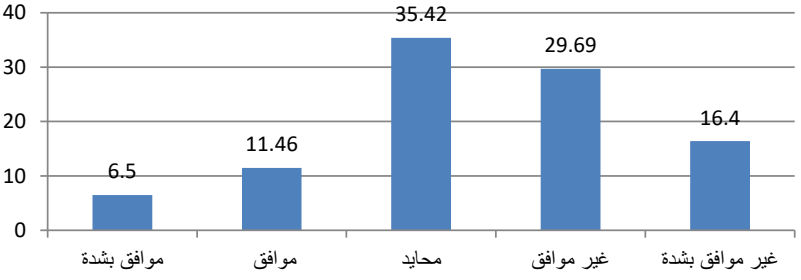

الشكل رقم (9) هل قامت الدولة بإجراءات مُرضية لتعويض محدودي ومتوسطي الدخل عن الآثار السلبية لأزمة «كورونا»؟

أثر أزمة «كورونا» في نمط الإنفاق الاستهلاكي في مصر

يتضح من شكلي (10 أ، ب) أن البنود التي زاد استهلاكها خلال أزمة «كورونا» كانت: الطعام والشراب، والخدمات والرعاية الصحية، والاتصالات. بينما قل استهلاك البنود التالية: الملابس والأقمشة والأحذية، والمطاعم والفنادق، والانتقالات والنقل، والثقافة والترفيه.

وبالنسبة للطعام والشراب، فقد زاد الاستهلاك خلال أزمة «كورونا» للبنود التالية: الخضر، والألبان والجبن والبيض، والحبوب والخبز. بينما قل الاستهلاك للبنود التالية: السكر والأغذية السكرية، والزيوت والدهون، والمشروبات غير الكحولية.

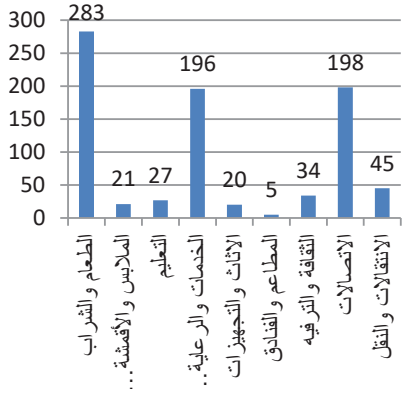

الشكل رقم (10 - أ) الأقسام التي زاد استهلاكها خلال أزمة «كورونا»

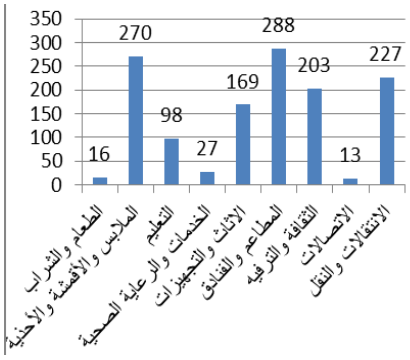

الشكل رقم (10 – ب) الأقسام التي قلَّ استهلاكها خلال أزمة «كورونا»

شراء المنتجات عبر الإنترنت

يتضح من الشكل رقم (11) أن 54% يرون أن طلبهم للمنتجات عبر الإنترنت زاد خلال فترة أزمة «كورونا» ما بين: زاد كثيرًا (20.3%) أو زاد قليلًا (33.59%)، بينما يرى 30.99% أن طلبهم للمنتجات عبر الإنترنت لم يتأثَّر. وقد كانت أكثر المنتجات التي يشتريها الأفراد عبر الإنترنت هي: المستلزمات المنزلية، والمنتجات والأكسسوارات الإلكترونية، والملابس.

توقُّع تغيُّر السلوك الإنفاقي بعد أزمة «كورونا»

بالنسبة لتوقُّع الأفراد أن يتغيَّر سلوكهم الاستهلاكي بعد أزمة «كورونا»، يرى 51.56% أنَّ إنفاقهم الاستهلاكي سيتغيَّر بعد أزمة «كورونا»، بينما يرى 36.46% عدم استطاعتهم تحديد هل سيتغير سلوكهم الاستهلاكي أم لا.

النتائج

توصلت الدراسة إلى عدَّة نتائج، من أهمها:

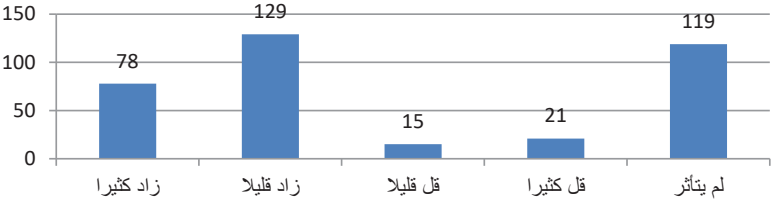

الشكل رقم (11) هل زاد طلبك على المنتجات عبر الإنترنت خلال فترة «كورونا»؟

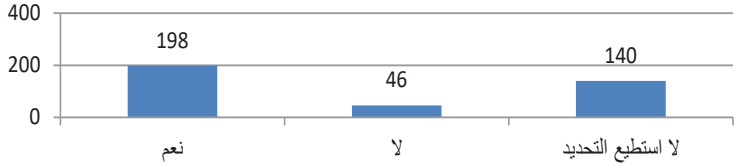

الشكل رقم (12) هل تتوقَّع أن يتغير سلوكك الاستهلاكي بعد أزمة «كورونا»؟

1- أثَّرت أزمة «كورونا» في الدخل؛ حيث انخفض متوسط دخل الفرد بحوالي 7.5% للفرد في الشهر، ويُلاحَظ أنَّ انخفاض الدخل في الريف أقل من الانخفاض في الحضر؛ ويرجع ذلك إلى اعتماد الريف بنسبة كبيرة على القطاع الزراعي، وهو أقل القطاعات المتأثرة بأزمة «كورونا».

2- أثَّرت أزمة «كورونا» في الإنفاق الاستهلاكي، فانخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 15% من متوسط الدخل؛ ويرجع ذلك إلى تأثير أزمة «كورونا» في كلٍّ من الدخل والأسعار.

3- بالنسبة لنمط الإنفاق الاستهلاكي، فقد كانت أكثر القطاعات المتأثرة هي: الملابس والأقمشة، والمطاعم والفنادق، والانتقالات والنقل، والثقافة والترفيه. بينما زاد الطلب على قطاعات الطعام والشراب، والخدمات والرعاية الصحية، والاتصالات.

4- بالنسبة للطعام والشراب، فقد زاد الاستهلاك خلال أزمة «كورونا» للبنود التالية: الخضر، والألبان والجبن والبيض، والحبوب والخبز. بينما قل الاستهلاك للبنود التالية: السكر والأغذية السكرية، والمشروبات غير الكحولية.

5- قامت الدولة بكثير من الإجراءات لتخفيف الآثار الاقتصادية لأزمة «كورونا» عن طريق السياسات المالية والنقدية، ولكن ما زالت الدولة بحاجة إلى مزيدٍ من الإجراءات لتعويض المتضررين من محدودي ومتوسطي الدخل من أزمة «كورونا».

أهم الإجراءات التي اتبعتها الحكومة لتخفيف الآثار الاقتصادية السلبية لأزمة «كورونا»:

1- **بالنسبة للسياسة المالية:** اتبعت الحكومة المصرية سياسة مالية توسُّعية، الهدف منها هو المحافظة على الأنشطة الاقتصادية والحد من التباطؤ في كلٍّ من الإنتاج والاستهلاك، ومواجهة الانخفاض في العمالة والأجور والصادرات، فعملت على ما يلي:

- خفض تكاليف الطاقة للقطاع الصناعي: خُفِّض سعر الكهرباء للاستخدامات الصناعية بمقدار 10 قروش لكل كيلووات/ ساعة، وذلك للاستخدامات المتوسطة والعالية، بهدف دعم القطاع الصناعي.
- تخفيض الضريبة على الأرباح بنسبة 50%: أصبحت الضريبة على توزيعات أرباح عوائد الشركات المدرجة 5% لتشجيع المستثمرين.
- تخفيض الضرائب العقارية لقطاعي الصناعة والسياحة، بالإضافة إلى زيادة الإعانات الممنوحة للمصريين.

2- **بالنسبة للسياسة النقدية:** اتخذ البنك المركزي المصري كثيرًا من الإجراءات لضمان استقرار القطاع المصرفي المصري ومواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لأزمة «كورونا»، ومن أهم هذه الإجراءات:

- العمل على خفض أسعار الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس (أي: ما يعادل 3%)؛ وذلك بهدف تشجيع قطاع الصناعة وإقراض النفقات الرأسمالية.
- تأجيل دفع القروض المصرفية للشركات وعملاء التجزئة لمدة 6 أشهر، وقد تضمَّن هذا القرار المشروعات والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة حدود المعاملات اليومية على بطاقات الائتمان.
- مد فترة الإعفاء لبعض السلع الغذائية الأساسية، مثل: الأرز والعدس والفول، بنسبة 100% من تغطيتها النقدية لمدة عام أو حتى 15مارس 2021.
- أصدر البنك المركزي المصري أوامره للبنوك لمراقبة القطاعات الأكثر تضرُّرًا من الآثار السلبية لأزمة «كورونا» ووضع برامج لدعم الشركات والمؤسسات العاملة في أثناء أزمة «كورونا» (Information & Decision Support Center IDSC, 2020: 35-40).

التوصيات

على الرغم مِمَّا قدمته الحكومة من إجراءات لتخفيف الآثار الاقتصادية السلبية لأزمة «كورونا»، فإنه يجب عمل مزيدٍ من الإجراءات لمحدودي ومتوسطي الدخل، ومنها:

- التوسُّع في عمل شبكات الضمان الاجتماعي عن طريق تقديم مزيدٍ من المساعدات النقدية لمحدودي الدخل.
- العمل على تخفيض الضرائب وفواتير الكهرباء والمياه والغاز والتأمينات لمحدودي الدخل وذوي الاستهلاك المنخفض والمتوسط.
- منح إعانات بطالة لمن يفقدون وظائفهم بسبب أزمة «كورونا» والاهتمام بالعمالة غير المنتظمة والقطاع غير الرسمي.
- العمل على زيادة المنافذ الحكومية لبيع السلع الأساسية بأسعار مخفَّضة، بالإضافة إلى مراقبة الأسعار في الأسواق.
- الاهتمام بزيادة حجم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية الضرورية لمواجهة الأزمات، ويتطلب ذلك بناء مخازن كبيرة لاستيعاب كميات أكبر من السلع، مِمَّا يتطلب مزيدًا من الاستثمارات.

حدود الدراسة (Research Limitations)

1- نظرًا لحداثة الموضوع لم يُدرَس أثر أزمة «كورونا» في الإنفاق الاستهلاكي في مصر على المدى الطويل، وكان هناك عدم توافُر في البيانات، وكانت هناك بياناتٌ متوقَّعة وليست فعلية.

2- عُمِل الاستبيان إلكترونيًّا وليس عن طريق المقابلات الشخصية؛ نظرًا للإجراءات الاحترازية المتبعة خلال مدة البحث.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية

- الأسرج، حسين عبد المطلب. (2009). ***تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري***، Munich Personal Repec Archive -MPRA.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2011). **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2009/2008.**
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2012). **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2011/2010.**
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2014). **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2013/2012.**
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2016). **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015.**
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2019). **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017.**
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2020)**. أثر فيروس «كورونا» على الأسر المصرية حتى مايو 2020.**
- الرفاعي، عبد الهادي؛ وبنال دخول. (2016). دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي في سورية باستخدام التحليل العاملي، ***مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*** «سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية»، المجلد 38، العدد 4.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2020). **رأي في أزمة: سوق العمل المصري**، العدد 13.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2008). **الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر**، ورقة عمل رقم 142، ديسمبر.
- قندوز، عبد الكريم. (2019). نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي: أيها تفسر نمط الاستهلاك في اقتصاد إسلامي، ***مجلة بيت المشورة***، أبريل 2019.
- كنعان، علي. (2007). ***الاستهلاك والتنمية***، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- معهد التخطيط القومي. (1989). ***دراسة تحليلية لاستخدام المسوح الأسرية في تقديرات الاستهلاك العائلي***، مذكرة خارجية رقم 1494.
- معهد التخطيط القومي. (2020). ***الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس «كورونا» المستجد: التداعيات المحتملة لأزمة «كورونا» في الاقتصاد المصري***، الإصدار رقم 18، يونيو 2020.
- معهد التخطيط القومي. (2020). ***تأثير جائحة «كورونا» على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، التداعيات المحتملة لأزمة «كورونا» في الاقتصاد المصري***، الإصدار رقم 16، يونيو 2020.
- معهد التخطيط القومي. (2020). ***تداعيات أزمة «كورونا» في تحويلات العاملين المصريين بالخارج: التداعيات المحتملة لأزمة «كورونا» في الاقتصاد المصري***، الإصدار رقم 2، مايو 2020.
- وزارة التنمية الاقتصادية. (2009). ***تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2009/2008***، العام الثاني من الخطة الخمسية 2007/ 2008- 2012/2011.

ثانيًا - مراجع باللغة الإنجليزية

- Abu Hatab, Assem Reda. (2009). "Egypt within the framework of the Global financial crisis: Impact, Response and way forward", ***International Journal of Euro Mediterranean Studies***, 2 (1): 7-25, January.
- Attanassio et al., (2001). Wage shocks and consumption variability in Mexico during the 1990s, ***Journal of Development Economics***, 73 (1), 1-25
- Blanchard, O. (1993). Consumption and recession of 1990-1991, ***The American Economic Review***, 83, (3), 270-274

- Dadkhan, Kamran. (2009). **The evolution of macroeconomic theory and policy**, Springer dep. of economics, Northeastrn University Boston.
- FM Global. (2019). **Resilience index annual report** , Methodology.
- FM Global. (2020). **Resilience index annual report** , Methodology.
- IFPRI & Ministry of Planning and Economic Development. (2020). **Impact of covid 19 on the Egyptian economy: Economic sectors jobs and households**, Regional program policy note 06, June.
- IFPRI. (2020). **Covid 19 and the Egyptian economy: Estimating the impacts of expected reductions in tourism, Suez Canal revenues and remittances**, Regional program policy note 04, March.
- IFPRI. (2020). **Winners and losers from covid 19: Evidence from google search data for Egypt**, Regional program policy note 08, June.
- Information & Decision Support Center IDSC. (2020). **Egypt: 100 days of fight against covid 19,** May.
- Kenawy, Ezzat Molouk & Mohamed Fathy Abd el Ghany. (2012). Impact of the world financial crisis on employment in the Egyptian Economy sectors, **Middle East Journal of scientific Research**, 11 (3), 347-356
- Mckierman, B. (1996). "Consumption and the credit market", ***Economic Letters***, 51, 83-88.
- Milton Friedman (1957), **A theory of the consumption function** , WPNo 691-04182-2
- Parker, Jeffery. (2010). **Economic 314 coursebook**, available at ww.reed.edu/economics/parker/s11/314/book/ch16 pdf
- The Egyptian Center for Economic Studies. (2020). **Views on the crisis: Projected impact of the covid 19 pandemic on Egypt's GDP growth**, Issue 2, March.

The Impact of Covid 19 on Consumption Spending in Egypt

Dr. Eman Ahmed Hashem
Associate Professor of Economics
Faculty of Business
Ain Shams University, Egypt
emyhashem2004@yahoo.com

ABSTRACT

Covid 19 is one of the worst economic crises faced the Egyptian and global economy .The study aims to investigate the impact of covid 19 crisis on consumption spending and the nature of consumption patterns in Egypt. The study analyzed consumption spending and patterns of consumption spending in Egypt. The study also estimated the spending elasticity of different commodities groups in Egypt to identify the structural changes of spending patterns.

Also, the study compared between the impact of the global financial crisis and the covid 19 crisis on the labor market, income, prices and consumption spending. In addition, a questionnaire comprising 384 persons from different governorates was conducted to find out the impact of the covid 19 crisis on the pattern of consumption spending in Egypt.

The study found that the covid 19 crisis affected consumption spending in Egypt as a result of the impact of the covid 19 crisis on both income and prices. Also, The covid 19 crisis affected the pattern of consumption spending. The demand increased for food and beverages, services and health care, communications sectors, while the demand decreased for restaurants and hotels, clothes and footwear, transportation, culture and recreation.

By comparing the impact of the global financial crisis and the covid 19 crisis, we found that the impact of the covid 19 crisis on consumption spending in Egypt is greater than the impact of the global financial crisis. The sectors most affected by the global financial crisis were the tourism sector, the Suez Canal and the manufacturing sector, while the sectors most affected by the covid 19 crisis were tourism, transportation, restaurants and hotels, culture and recreation, the informal sector and the export sector.

The study also found that with regard to food and beverages, consumption increased during the covid 19 crisis for items: vegetables/ dairy, cheese and eggs/ grains and bread, while consumption decreased for items: sugar and sugar foods, and non-alcoholic beverages.

Keywords: *Consumption Spending, Covid 19, Egypt.*